تقديم مركز نهوض للدراسات والنشر

هل أثَّر التحيُّز السياسيُّ في تشكيل الفقه الإسلاميِّ وتوجيهه؟

ليس هذا مجرَّد استفهامٍ عابر يتطلَّب إجابةً وجيزةً، بل هو موضوعٌ على قدر بالغ من الأهمية، يجب أن يرتقي من مستوى سؤالٍ جزئيٍّ إلى مستوى مبحثٍ فكريٍّ مركزيٍّ في ثقافتنا الإسلامية، يختصُّ بدراسة علاقة السياسة بالفقه.

بل إن بحث الموضوع لا ينبغي أن يتأطَّر زمنيًّا في ماضينا، بل لهذا الموضوع راهنيته أيضًا، الأمر الذي يضاعف من أهميته. حيث إن واقعنا اليوم يكشف بشكلٍ واضحٍ عن تبعيَّة الفقه للسلطة السياسية، وخضوعه لمطالبها على نحوٍ يتعارض أحيانًا مع أساسيات الدين ومقاصده. وقد كشفت كثيرٌ من الأحداث عن تراجع الفقيه عن بعض فتاويه لمجرَّد تغيُّر موقف السلطة السياسية، بل إن بعض الأطروحات التجديدية لم يتقبَّلها الفقيه إلا بعد أن بادرت السلطةُ إلى تقبُّلها وتقريظها.

لسنا هنا في باب الإنكار على المبادرات الإصلاحية الآتية من السلطة السياسية، ولا في سياق تخصيص الموضوع في جزئيةٍ من الجزئيات، كما أن رفض تبعيَّة الفقه للسلطة ليس مَرَدُّه إلى انفعالٍ معارضٍ لكل مبادرةٍ آتيةٍ من جهتها؛ إنما القضية ـ في نظرنا ـ أعمق بكثير، وهي استقلالية أهل الفكر والرأي؛ تلك الاستقلالية التي تُعَدُّ صمام أمانٍ لحركة المجتمع وشرط نهوضه.

ولذا فموضوع التحيُّز السياسي في الخطاب الفقهي ليس موضوعًا تاريخيًّا متجاوزًا، بل له حضوره في واقعنا المعاصر.

ومن هنا أهمية هذا الكتاب «**الخطاب الفقهي والتحيُّزات السياسية: تحولاته ـ مآلاته ـ معالجاته**»، الذي خطَّه **د. أحمد مرعي المعماري**. وعلى الرغم من وجازة النصِّ، فقد تمكَّن المؤلف باصطناعه الأسلوب المكثَّف من تحليل ظاهرة أثر التحيُّز السياسي في الفقه خلال التاريخ الإسلامي، وكذا

خلال الحاضر. مع البدء بتحديدٍ مفاهيميٍّ عرَّف فيه مفهوم التحيُّز، ثم أتبعه بصياغة إشكالية الموضوع؛ لينتقل في **الفصل الأول** إلى استحضار موقف القرآن والسُّنة النبوية الشريفة، ليركِّز في **الفصل الثاني** على دراسة تحوُّلات الخطاب الفقهي، وعلاقات التأثير والتأثُّر التي قامت بين الفقه كخطابٍ صادر عن المجتمع العلمي الشرعي، وبين النظام السياسي، محللًا التغييرات التي طرأت على الخطاب الفقهي خلال التاريخ، وانقلاب فقيه الشرع إلى ما سمَّاه «فقيه السلطان»، وأثر هذا الانقلاب في صياغة مجموعةٍ من المحددات الفقهية، التي بلغت إلى نتائج مهمَّة أبرزها الكاتب في **الفصل الثالث؛ مختتمًا** بفصلٍ أخير خصَّصه لاقتراح مجموعةٍ من الحلول، تتنوَّع ما بين عقدي وفكري، و بين ما هو أصولي ومقاصدي.

ودراسة علاقة الفقه بالسلطة السياسية لا ينبغي أن تقتصر على لحاظ التأثير الاستبدادي، بل إن لهذا المنظور قيمته المنهجية حتى لو لم تكن السلطة مستبدَّةً. إذ إن العقل المسلم أحوجُ ما يكون إلى دراسة الفقه في سياقه التاريخي وليس كخطاب معرفيٍّ متعالٍ عن المجتمع وصيروته في التاريخ؛ لأن ذلك ليس بصحيحٍ أولًا، ولأنه يحرمنا من رؤية الكثير من الجوانب المهمَلة التي يمكن أن تقدِّم نماذجَ تفسيريةً قادرةً على فهم الدوافع الواقعيَّة لكثيرٍ من الفتاوى والآراء والمذاهب، كما تكشف عن مدى أصالتها ومصداقيتها من جهة، وتمكِّن من التعاطي معها ووضعها في حجمها وإطارها الصحيح، من جهة ثانية.

ومن هذا اللحاظ يمتاز هذا الكتاب الذي بين يدينا، حيث لم يستغرقه البحث الفني المضموني، ولا السرد التاريخي؛ بل درس الفقه وتحولاته في علاقته بالواقع، مع حرصه على استحضار المصادر الأصلية للمدونات التراثية الإسلامية والقراءات الحديثة لها، كما سيلحظ القارئ في إحالات المؤلف وثَبَت مراجعه.

وإذ يبادر **مركز نهوض للدراسات والنشر** إلى نشر هذا الكتاب، فإنه لا يعتقد بأنه قد جاء بفصل المقال في الموضوع، بل يعتقد أن إشكالية الفقه والتحيزات السياسية في أمسِّ الحاجة إلى مزيدٍ من الدرس والتحليل؛ لأن المكتبة العربية لا تزال في حاجةٍ إلى مزيدٍ من الاشتغال لإحداث نقلة منهجيَّة في الفكر الإسلامي، تدفع به نحو إعادة قراءة الفقه ـ وغيره من العلوم الشرعية ـ قراءةً تُمَوْضِعُهُ في سياقه المجتمعي، ولا تقتصر على الدراسة الفنية، التي تعزل المعارف والمذاهب عن الواقع الذي تبلورت فيه.